سورية أدانت.. وحزب الله اتهم «إسرائيل».. وتل أبيب «ترحب» ولا تؤكد ولا تنفي مسؤوليتها

ارتقاء سمير القنطار في ريف دمشق بقصف صاروخي «معاد»

البناء السكني الذي استهدفه القصف الصاروخي الإسرائيلي في جرمانا

بسام القنطار شقيق الشهيد سمير القنطار (أ.ف.ب)

مجلس عزاء بالشهيد في الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت (أ.ف.ب)

وكالات

استشهد ليل الأحد عميد الأسرى المحررين سمير القنطار جراء قصف صاروخي إرهابي معاد على بناء سكني بريف دمشق الجنوبي الشرقي. وأدان مجلس الشعب العملية الإرهابية، كما أدانها مجلس الوزراء. وأشار وزير الإعلام عمران الزعبي إلى أن الحادث هو «عملية مبيتة بكل الأحوال وعملية إرهابية». وأعرب مسؤولون إسرائيليون عن سعادتهم لمقتل القنطار، لكن لم يصدر أي تعليق إسرائيلي رسمي حول الحادث.

وقالت وكالة «سانا» للأنباء أمس: «استشهد الليلة الماضية (ليل الأحد) عميد الأسرى المحررين سمير القنطار جراء قصف صاروخي إرهابي معاد على بناء سكني جنوب مدينة جرمانا بريف دمشق».

ونقلت الوكالة عن مراسلها: إن القصف الإرهابي الصاروخي تسبب بتدمير البناء السكني بشكل كامل. وأشارت إلى أن الشهيد البطل سمير القنطار أحد أبرز عناصر المقاومة اللبنانية. ولد عام ١٩٦٢ في بلدة عبيه في منطقة عالية اللبنانية.. بدأ نضاله قبل أن يكمل عامه الـ١٦ وقضى في سجون الاحتلال الإسرائيلي نحو ٣٠ عاماً وأطلق سراحه في صفقة تبادل الأسرى التي تمت بين المقاومة اللبنانية وكيان الاحتلال الإسرائيلي عام ٢٠٠٨.

وانضم القنطار لحزب الله بعد ذلك ويعتقد أنه أصبح قيادياً فيه، واتهمته إسرائيل في السابق بالمسؤولية عن هجوم وقع عام ١٩٧٩ وأدى إلى مقتل أربعة إسرائيليين، وحكمت عليه محكمة إسرائيلية بخمسة مؤبدات.

من جهتها، أكدت المقاومة اللبنانية استشهاد القنطار بغارة إسرائيلية استهدفت مبنى سكنياً بمدينة جرمانا في ضواحي دمشق، وذكر حزب الله في بيان وفق ما نقلته وكالة «رويترز»: «أغارت طائرات العدو الصهيوني على مبنى سكني في مدينة جرمانا في ريف دمشق ما أدى إلى استشهاد عميد الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية الأسير المحرر الأخ المقاوم والمجاهد سمير القنطار وعدد من المواطنين السوريين».

وأسفرت الغارة عن مقتل مواطنين ٢ وإصابة ١٢ بجروح متفاوتة وأضرار مادية كبيرة أدت إلى انهيار المبنى السكني بالكامل، مع ترجيح ارتفاع عدد الضحايا في ظل استمرار رفع الأنقاض، بحسب «رويترز».

ونعى بسام القنطار شقيقه سمير على وسائل التواصل الاجتماعي قائلاً: «بعزة وإباء ننعى استشهاد القائد المجاهد سمير القنطار، ولنا فخر انضمامنا إلى قافلة عوائل الشهداء بعد ٣٠ عاماً من الصبر في قافلة عوائل الأسرى».

وفي ردود الأفعال، أدان مجلس الشعب «العملية الإرهابية»، واعتبر في بيان نقلته «سانا»، أن هذه الجريمة «الإرهابية الموصوفة» تؤكد مجدداً أن الإرهاب الذي تتعرض له سورية والمنطقة مدعوماً من قوى غربية وإقليمية، «هو إرهاب صهيوني تكفيري واحد تقوده تلك القوى وفي مقدمتها كيان الاحتلال الإسرائيلي.

كما، أدان مجلس الوزراء في بيان نقلته «سانا» العدوان الإسرائيلي، وأكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي، أن «دماء الشهيد القنطار التي روت تراب سورية الغالي هي دليل آخر على وحدة المصير بين الشعبين السوري واللبناني»، مؤكداً أن «استهداف الشهيد القنطار هو استهداف لمحور المقاومة والصمود».

من جانبه، أشار وزير الإعلام عمران الزعبي إلى أن الحادث الذي أدى إلى استشهاد البطل القنطار وعدد من المواطنين، هو «عملية مبيتة بكل الأحوال وعملية إرهابية وما تزال الجهات المعنية تجري تحقيقات تقنية وفنية عالية المستوى لتحديد الآلية التي وقع بها الاعتداء الإرهابي».

وتداول رواد موقع التواصل الاجتماعي خبر استشهاد القنطار، ووفق ما نقله موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري، فقد تصدر الخبر قائمة الأكثر تداولاً لليوم «أمس» الأحد.

وغرد أحد المدونين قائلاً: «توقع أن يكون شهيداً وهذا ما حصل، سلام إلى روحك يا بطل». هذا يدل على عمق المكانة التي يحتلها القنطار في نظر الشعب العربي المقاوم.

ومن جهة ثانية ونظراً لما كان يمثله القنطار من تهديد للعدو الصهيوني.

في المقابل، رحب وزير البناء والإسكان في الكيان الإسرائيلي يؤاف جلانت «بمقتل القنطار»، ولكنه لم يصل إلى حد التأكيد أن إسرائيل هي التي شنت هذا الهجوم. وعن إذا ما كانت «إسرائيل» شنت الهجوم قرب دمشق، قال جلانت: «لا أؤكد أو أنفي أي شيء له صلة بهذا الموضوع».

وامتنع مسؤولون إسرائيليون آخرون من بينهم المتحدث باسم جيش الاحتلال عن التعليق.

بدورها، أعربت وزيرة العدل الإسرائيلية أيليت شيكد، وفق ما نقلته وكالة الأنباء الفرنسية، عن «سعادتها لمقتل الأسير اللبناني السابق في سجون إسرائيل سمير القنطار»، ولكن شيكد قالت: إن «إسرائيل لم تعلن مسؤوليتها» عن الغارة التي استهدفت مبنى سكنياً في جرمانا قرب دمشق. وهذا ينم عن اعتراف ضمني بالمسؤولية عن الغارة. ولم يصدر أي تعليق إسرائيلي رسمي حتى اللحظة حول مقتل القنطار.

وكان مسؤول أمني إسرائيلي كبير أعلن في السابق، بعد أقل من ٢٤ ساعة على إطلاق سراح القنطار عام ٢٠٠٨ أن «كل إرهابي ارتكب عملاً إرهابياً ضد إسرائيل، هو هدف»، وأضاف: «إذا كان ثمة احتمال أن تصفي إسرائيل حساباتها مع القنطار فلن تتردد».

أحزاب وتيارات وقوى تدين عملية اغتيال القنطار الإجرامية

«القومي الاجتماعي» في سورية اعتبر أن دماءه ستكون عنوان نصر الأمة.. والمقاومة الفلسطينية تتوعد بالرد و«الوطني للإعلام» يدين عملية «الغدر الإسرائيلية»

الوطن

لاقت جريمة اغتيال عميد الأسرى سمير القنطار العدوانية في مدينة جرمانا بريف دمشق الجنوبي الشرقي إدانات واسعة من أحزاب وتيارات وقوى سورية وعربية.

فقد أدان الحزب السوري القومي الاجتماعي في سورية في بيان له تلقت «الوطن» نسخة منه، جريمة اغتيال القنطار. وجاء في البيان: «إن استشهاد المقاوم الأسير المحرر سمير قنطار هي فخر لكل وطني مقاوم، فنحن خلقنا لنقاوم وننتصر ونستشهد لا أن نستسلم ونستكين ونموت عبيداً أذلاء»، وأوضح البيان: «إن حزبنا يؤكد أن دماء الشهيد البطل ورفاقه وكل من سبقهم من شهداء في الشام ولبنان وفلسطين والعراق، ستكون عنوان نصر هذه الأمة وعزتها ورفعتها وانتصارها على يهود الداخل والخارج».

كما أدان المجلس الوطني للإعلام في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه، جريمة اغتيال القنطار ورفيقه فرحان الشعلان من قبل العدو الصهيوني. واعتبر المجلس أن «عملية الغدر الإسرائيلية باستهداف المناضل القنطار عمل جبان ينزل إلى الحضيض الأسفل من النذالة والخسة، حيث قضى بطلنا لأنه مقاوم مناضل في سبيل فلسطين والأمة وضد إسرائيل وحلفائها الإرهابيين التكفيريين».

بدوره أصدر حزب الشباب الوطني السوري المرخص، بياناً تلقت «الوطن» نسخة منه، أدان فيه وبشدة الغارة الإسرائيلية الجبانة على مدينة جرمانا بريف العاصمة دمشق والتي استهدفت القنطار وأدت لاستشهاده مع عدد مع المواطنين.

فلسطينياً نعت القيادة المركزية لتحالف قوى المقاومة الفلسطينية القنطار، وأكدت في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه «أن فصائل المقاومة قادرة على الرد على هذه الجريمة النكراء، وسيدفع العدو ثمن جريمته».

من جهتها أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة بياناً تلقت «الوطن» نسخة منه، نعت فيه القنطار، وأكدت فيه أن «رفاق سمير قنطار سيواصلون طريق الفداء والتضحية والثبات على المبدأ حتى تحرير فلسطين كل فلسطين».

من جانبها نعت جبهة التحرير الفلسطينية في بيان لها تلقت «الوطن» نسخة منه، القنطار، وتقدمت بالتهنئة من أمين عام حزب الله حسن نصر الله بهذا الحدث. اعتبرت أن عملية الاغتيال هي محاولة لرفع معنويات الجماعات التكفيرية التي تكبدت الخسائر الكبيرة ولحقت بها هزائم ماحقة في العديد من المناطق السورية الأساسية على يد الجيش العربي السوري وأبطال المقاومة».

جمعية الصداقة الفلسطينية الإيرانية بدورها قالت في بيان لها: إن «الشهيد القنطار وهب فلسطين وقضية مواجهة الاحتلال الصهيوني جل عمره، وقضى حياته عاملاً على نشر فكرة المقاومة والجهاد رافعاً من قيمة المقاومة معمماً ثقافتها، ولم تثنه عن إيمانه بها نهجاً لاستئصال الكيان الصهيوني من بلادنا كل وسائل الترهيب الصهيونية»، وأدانت الجمعية الجريمة الصهيونية التي استهدفت القنطار وعدداً من رفاقه.

العربي يرحب بالقرار ٢٢٥٤ ويعرض خدمات جامعته

وكالات

رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي بالقرار ٢٢٥٤، معتبراً أنه يفتح الباب لـ«فرصة جدية» لمعالجة الأزمة في سورية، وعرض خدمات الجامعة على الأمم المتحدة في سبيل تطبيق القرار، ودعا القوى الدولية والإقليمية إلى حث الحكومة وأطراف المعارضة على تنفيذ مقتضياته. واعتمد مجلس الأمن الدولي يوم الجمعة الماضي قراراً، يدعو إلى وقف لإطلاق النار وبدء مفاوضات سلام بدءاً من مطلع كانون الثاني.

وقال العربي في بيان، نقلته وكالة الأنباء الفرنسية: إن «تبني مجلس الأمن، وبالإجماع، للقرار فتح المجال للمرة الأولى أمام فرصة لمعالجة جدية للأزمة السورية على أساس مرجعية بيان جنيف ٢٠١٢، وبيانات فيينا الصادرة عن مجموعة الدعم الدولية الخاصة بسورية».

وعبّر عن «ترحيبه بصدور هذا القرار الذي طال انتظاره»، مؤكداً «استعداد الجامعة لمواصلة جهودها بالتنسيق مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا، والعمل معاً مع مجموعة الدعم الدولية الخاصة بسورية من أجل تذليل ما يعترض تنفيذ هذا القرار من عقبات».

وشدد الأمين العام للجامعة العربية على «ضرورة قيام مجلس الأمن باتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات لوضع آلية رقابة دولية تفرض على جميع الأطراف الالتزام بوقف إطلاق النار ومنع استهداف المدنيين بالغارات والقصف العشوائي».

كما أكد العربي، في بيانه حسبما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، ضرورة مواصلة المساعي من الأطراف الإقليمية والدولية المعنية من أجل حث جميع أطراف المعارضة والحكومة السورية على الاستجابة لتنفيذ مقتضيات قرار مجلس الأمن بشأن وقف إطلاق النار والبدء بمسار الحل السياسي التفاوضي المؤدي إلى الاتفاق على تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية كاملة.

وبدورها، شككت صحيفة «الوطن» العمانية في تأثير القرار ٢٢٥٤ في ظل «التناقض» الغربي. وذكرت أن القرار يمكن اعتباره «تعبيراً عن نيات حسنة»، وأردفت: «لكن مسارعة بعض أعضاء مجلس الأمن الدائمين وبعض الأوروبيين وغيرهم من المحسوبين عليهم، بإطلاق تصريحات فضحت نياتهم وتناقضاتهم تدفع إلى التشكك في إمكانية تنفيذ هذا القرار».

وقالت الصحيفة في افتتاحيتها أمس، حسب وكالة «سانا» للأنباء: إنه على حين طرح هؤلاء أن السوريين وحدهم عليهم تقرير مصير بلدهم واختيار قيادتهم دون أي تدخل خارجي، ناقضوا طرحهم حين كرروا الأسطوانة المشروخة حول دور القيادة السورية في مستقبل سورية، متسائلةً: «كيف يمكن الوثوق بمصداقية هؤلاء من أنهم فعلاً سوف يعملون على مساعدة السوريين على الخروج من أزمتهم وتحرير بلدهم من الإرهاب الذي يدعمه بعض هؤلاء وأصدقائهم الإقليميين؟ وكيف يمكن أن يثق السوريون بأن قرار مجلس الأمن العتيد هذا سوف يرى طريقه إلى التنفيذ الحقيقي والصادق لبنوده؟».

وأشارت الصحيفة إلى أن سورية ماضية في خيار معاركها المصيرية وهي تستعد بالمقابل لمعارك أخرى، وذلك في مقابل الحراك الدبلوماسي الجاري من حول أزمتها. ولفتت إلى أنه في المرحلة الأولى لا بد من اجتثاث الإرهاب وإذا استجاب الجميع إلى تجفيف منابع هذا الإرهاب على أكثر من صعيد كما طالب مجلس الأمن الدولي نكون أمام تطور مفيد جداً للجيش السوري في معاركه المقبلة.

وختمت الصحيفة بالقول: إن إزالة هذا الإرهاب يعني أيضاً العودة بالبشرية إلى ما سبق من عهود الاستقرار التي عاشتها قبل أن يخاطر البعض منها في دعم الإرهاب على قاعدة تغيير معالم سورية بتغيير دولتها ونظامها وتحطيم جيشها وتفتيت شعبها، ولذلك فمن الأولى أن يبدأ العالم على الفور بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بتجفيف منابع الإرهاب وتسوية الأزمة في سورية وأن يتخلى البعض عن مراهناته العقيمة لأنها مراهنات خاسرة ثم مساعدة السوريين في اتجاهات مختلفة لتحقيق السلم في بلادهم.

ردود فعل المعارضات تتوالى على القرار الأممي...

الائتلاف اعتبر الـ٢٢٥٤ «تمييعاً للقرارات السابقة».. ومناع رأى فيه خطوة لانطلاق الانتقال الديمقراطي

الوطن

توالت أمس لليوم الثاني على التوالي ردود فعل المعارضات السورية على قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤، بين من اعتبره «تمييعاً للقرارات الأممية السابقة المتعلقة بالحل السياسي في سورية»، وبين من رأى فيه «خطوة أساسية نحو انطلاق عملية الانتقال الديمقراطي».

ووافق مجلس الأمن الدولي الجمعة بالإجماع على قرار بشأن التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية كانت اتفقت عليه أطراف «المجموعة الدولية لدعم سورية» التي اختتمت أعمالها في نيويورك، حيث يؤكد القرار، أن السوريين هم من يحددون مستقبل بلادهم بأنفسهم دون أي تدخل خارجي وأن التنظيمات الإرهابية خارج أي عملية سياسية.

وجاء في الصفحة الشخصية لرئيس تيار «قمح» هيثم مناع في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: أن مناع «يرحب بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ ويعتبره خطوة أساسية نحو الخلاص من المنظومة الدكتاتورية وانطلاق عملية الانتقال الديمقراطي، وسيادة السوريين على قرارهم والمواجهة الفاعلة للإرهاب والمذهبة والتطرف، وإعادة البناء».

بدوره، اعتبر رئيس الائتلاف المعارض أن «قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ بمثابة تقويض لمخرجات اجتماعات قوى الثورة في الرياض»، وأضاف في صفحته على موقع «فيسبوك» إن «القرار تمييع للقرارات الأممية السابقة المتعلقة بالحل السياسي في سورية».

من جانبه، قال «تيار بناء الدولة السورية» في بيان له حول إجراءات بناء الثقة الواردة في قرار مجلس الأمن وتلقت «الوطن» نسخة منه: إنه ورد في قرار مجلس الأمن العديد من البنود والنقاط التي تحتاج لبعض الوقت حتى يتم تطبيقها، وبعضها مرهون بحدوث أمر آخر أو بزمن آخر، لكن توجد بعض البنود التي نص القرار على تنفيذها فوراً أي من دون أي إمكانية لربطها بشيء آخر. وأوضح البيان أن من أهم هذه الأمور تدابير بناء الثقة، التي ذكر القرار منها: «دعوة الأطراف إلى أن تتيح فوراً للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول السريع والمأمون وغير المعرقل إلى جميع أنحاء سورية ومن خلال أقصر الطرق، وأن تسمح فوراً بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها، لاسيما في جميع المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. الإفراج عن أي محتجزين بشكل تعسفي، ولا سيما النساء والأطفال. توقف جميع الأطراف فوراً عن أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي»، مشيراً إلى أن القرار «يدعو جميع دول الفريق الدولي لدعم سورية (أي دول اجتماع فيينا) إلى استخدام نفوذها على الفور بالضغط على الأطراف في هذا الصدد تحقيقا لهذه الغايات».

وطلب البيان من بعثة الأمم المتحدة المرافقة للمبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي مستورا «تذكير دول الفريق الدولي لدعم سورية يوميا بممارسة صلاحياتها بالضغط على الأطراف السورية التي تدعمها للالتزام بهذه الخطوات فورا، وفق ما جاء بالقرار الأممي». مضيفاً: «ونحن من ناحيتنا سنستمر بتذكير فريق السيد دي ميستورا بذلك، مع تمنّينا الشديد على القيادتين الروسية والأميركية الضغط من قبلهما على الأطراف السورية التي تدعمها لتنفيذ هذه الخطوات، خاصة تلك المتعلقة بالتوقف عن القصف العشوائي واستهداف المدنيين، أي إيقاف استخدام البراميل المتفجرة واستهداف أحياء المدن بقذائف الهاون. وكذلك الضغط على السلطات السورية وبعض المجموعات المسلحة لفك الحصار عن المناطق المحاصرة كمضايا والزبداني، والسماح لقوافل الإغاثة بالوصول إلى المناطق التي تحتاج لها مثل كفريا والفوعة».

وختم التيار بيانه بالقول: «نحتاج نحن السوريين لهذه الخطوات ليس فقط لإعادة الثقة بين الأطراف المتنازعة فحسب بل لإعادة ثقتنا بالمجتمع الدولي الذي خذلنا مرات عديدة سابقاً».

اجتماع مجلس الأمن حول سورية (رويترز)

الراعي يجدد دعوته لوقف الحرب على سورية

وكالات

جدد البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي دعوته إلى وقف الحرب على سورية والعراق واليمن وحل القضية الفلسطينية لإحلال سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

وبيّن الراعي في قداس أمس في كنيسة السيدة في الصرح البطريركي في بكركي وفق ما نقلت وكالة «سانا» عنه «لا بد من إرادة داخلية تقرر التفاهم والمصالحة وتعمل جاهدة مع الأسرتين العربية والدولية من أجل إيقاف الحرب في المنطقة وتبذل كل جهدها لإعادة المواطنين النازحين والمهجرين والمخطوفين إلى بيوتهم وأراضيهم ومنح الشعوب حق تقرير مصيرها دون أي تدخل خارجي».

ودعا البطريرك الماروني إلى مواجهة السياسات الخارجية الهادفة إلى ترويج الصراع بين الأديان والثقافات والحضارات وإلى نبذ التطرف والتعصب ومكافحة التنظيمات الإرهابية التي تهدم وتقتل باسم الدين.

وأكد الراعي أن انتخاب الرئيس الكفوء للبنان الحاصل على الثقة والدعم من الجميع هو المدخل إلى إصلاح المؤسسات اللبنانية ومعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والأمنية والذهاب من حالة اللادولة إلى دولة منتظمة في مؤسساتها الدستورية العامة.

مدينة حلب الجامعية تستقبل ٣ آلاف طالب الشهر القادم

حلب- الوطن

سيغدو بمقدور المدينة الجامعية بحلب استقبال نحو ٣ آلاف من طلاب وطالبات الجامعة الشهر القادم بعد إخلاء وحدتين سكنيتين من العائلات المهجرة المقيمة فيها إلى مناطق النزوح الجديدة التي جهزت خصيصاً لهم.

وبيّن أمين فرع جامعة حلب لحزب البعث العربي الاشتراكي محمد نايف السلتي لـ«الوطن» أنه جرى إخلاء الوحدة ١٩ في المدينة الجامعية، التي يقطنها مهجرو الحرب الدائرة في حلب منذ تموز ٢٠١٢، لتخصص للطلاب على حين ستخصص الوحدة ٧ للطالبات بعد إجلاء شاغليها من الأسر النازحة خلال الشهر القادم «وبذلك، يمكن لحوالى ٣ آلاف طالب وطالبة الحصول على سكن شبه مجاني لتخفيف أعباء الدراسة والمعيشة عنهم وتوفير الأجواء المريحة لتحصيلهم العلمي ولامتحاناتهم».

وأشار السلتي إلى أن المدينة الجامعية أوت أكثر من ٤ آلاف أسرة مهجرة، استفادت من خدمات السكن والمعونات والماء والكهرباء المجانية، ومعظمهم من أبناء الريف وقاطني الأحياء الشرقية التي استحوذ عليها المسلحون «واتخذ القرار بنقل هؤلاء تدريجياً ومن دون إكراه إلى مشروعي الريادة و١٠٧٠ بحي الحمدانية بعد تجهيز الشقق التي زرتها واطلعت على واقع إنجاز العمل فيها وتزويدها بالماء والأمبيرات والمدارس والمستوصفات الصحية حيث انتقل منهم ١٠٠٠ أسرة ربعهم من المهجرين المقيمين في مشفى حلب الجامعي».

وأوضح رئيس مكتب الشباب في فرع «البعث» حسان سعودي لـ«الوطن» أن قيادة الفرع اتخذت قراراً بإخلاء الطلاب من «دار الضيافة» في الوحدة ٢٠ لإعادة تخصيصها للضيوف ونقلهم إلى الوحدة ١٩ فور إعادة تأهيلها مع إبقاء أعضاء الهيئة التدريسية وطلاب الدراسات العليا والمعيدين. ولفت إلى أنه جرى إخلاء ١٦٠ غرفة من الوحدة ١٨ «وذهب منهم ٤٠ عائلة فقط إلى السكن البديل على حين توجه البقية إلى الشقق التي يملكونها»!.

وتتولى منظمة «اليونيسيف» للتربية والعلوم وجمعية التآلف الخيرية صيانة الوحدة ١٩ مع فرش غرفها في الوقت الذي تتم فيه إعادة تأهيل الوحدة ٧ على نفقة جامعة حلب مع تجهيزاتها كاملة. وكان مشفى حلب الجامعي زاد طاقته الاستيعابية بحدود ٥٠٠ سرير إثر إخلاء الأسر النازحة في أجنحته وغرفه المخصصة لاستقبال المرضى، ما انعكس على أداء دوره الموكل إليه بشكل أفضل من قبل.

قولاً واحداً

دول متحالفة مع إسرائيل في التحالف الإسلامي «ضد الإرهاب»

تحسين الحلبي

لم يعهد التاريخ العربي والإسلامي الحديث تحالفاً يتحدد فيه العدو المركزي لهذه الأمة مثل تحالف حرب تشرين عام ١٩٧٣ الذي قادته دمشق والقاهرة بكل قدراتهما العسكرية ضد الكيان الإسرائيلي الذي اغتصب فلسطين واحتل إبان حرب ١٩٦٧ سيناء والجولان والضفة الغربية، فقد دعت دمشق والقاهرة كل الدول العربية لمشاركتها في تحرير الأراضي العربية المغتصبة، فضمت جبهة الحرب على إسرائيل ثماني دول عربية تحرك قادتها لتقديم المشاركة العسكرية في هذه الحرب التاريخية.

وعلى عكس هذا الحدث التاريخي العظيم وأهدافه الواضحة والإجماع العربي والإسلامي عليه بدأت إدارة أوباما قبل أسبوع توظف الرياض لمهمة إنشاء تحالف (إسلامي) باسم محاربة الإرهاب لكي يصبح هذا الحلف تحت إمرة وتصرف واشنطن وتل أبيب ضد الأمتين العربية والإسلامية هذه المرة.. ولعل نظرة سريعة إلى عدد الدول المشاركة فيه وطبيعة كل دولة منها يوضح أن هذا (البالون) لا يحمل أي مصلحة لأي دولة تشارك فيه بل لا يحمل أدنى مصلحة للرياض نفسها لأنه لا يحقق سوى المصالح الأميركية في المنطقة على حساب مصالحها وأموال نفطها المسخرة لخدمة الأهداف الأميركية.. بل إن هذا الحلف يراد له خوض حروب واشنطن السياسية والعسكرية ضد كل عربي ومسلم يناهض سياسة الهيمنة الأميركية والصهيونية وقد وجد مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في هذا الحلف أهم إطار عربي إسلامي سيوفر لإسرائيل تحقيق كل أهدافها إذا ما استمر وجوده وعمله بقيادة الرياض؟!

ففي هذا التحالف تجد إسرائيل لنفسها عدداً من الحلفاء الذين يرتبطون معها بعلاقات على مستوى الجيش والمخابرات والمساعدات والاستشارات العسكرية والأمنية مثل دولة ساحل العاج، وسيراليون والسنغال وجزر المالديف ونيجيريا والغابون وغيرها من الدول الإسلامية الإفريقية. وقد نسلط ضوءاً واضحاً حين نستعرض علاقة (ساحل العاج) العسكرية والمخابراتية مع إسرائيل وخصوصاً مع إيهود باراك وزير دفاع إسرائيل ورئيس حكومة ورئيس مخابرات سابق.. فحين استقال (باراك) من وزارة الدفاع (٢٠١٣) أنشأ ثلاث شركات عسكرية وأمنية لإعداد الخبرات العسكرية والمخابراتية واستدعاه بموجب ما نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية رئيس ساحل العاج (أوتارا) لتأسيس أجهزة مخابرات تضمن بقاءه في الحكم ولتدريب جيش لساحل العاج بمقابل ٥٠ مليون دولار لشركات باراك شريطة أن يستمر خبراؤه بالعمل مستشارين لأجهزة مخابرات ساحل العاج وجيشها.

وتكشف الأبحاث التي نشرت في هآريتس ملحق (ميركر) الاقتصادي أن وزارة الدفاع الإسرائيلية والموساد (جهاز التجسس والعمليات الخاصة) منحت عدداً من (إجازات العمل) و(الرخص) لشركات إسرائيلية– دولية أمنية أنشأها عدد من قادة الجيش والمخابرات المتقاعدون بدءاً من باراك إلى دان مالوتس رئيس أركان وقائد سلاح جو سابق وإلى مائير داغان رئيس الموساد السابق لخدمة دول إفريقية وغير إفريقية مسلمة وغير مسلمة.. وهذه الشركات تعمل في (غابون) وسيراليون والسنغال وساحل العاج ونيجيريا والمالديف وتشاد، وهذا يعني أن كل نشاط سياسي وعسكري لمعظم الدول الإسلامية غير العربية في أي تحالف ستتوافر عنه معلومات لإسرائيل وشركاتها الخاصة الأمنية والعسكرية؟!.. ولعل أبرز ما يثبت الدور الأميركي في صناعة هذا التحالف بقيادة الرياض هو أن جميع هذه الدول العربية المشاركة هي أيضاً عضو مشارك في تحالف السعودية ضد اليمن ومعظمها عضو مشارك فيما يسمى التحالف الدولي ضد الإرهاب الذي تقوده واشنطن.

ويتساءل معهد بروكينغز الأميركي للأبحاث هل (بدأ العاهل السعودي يتحول حقاً للعمل ضد إرهاب داعش والقاعدة؟!).

ولا شك أن سجل محاربة واشنطن لمجموعات منظمة القاعدة في اليمن يكشف أن أوباما وحلفاءه لا مصلحة لهم بتصفية هذا الإرهاب فمنذ عام ٢٠٠٢ تقوم واشنطن بشن غارات من طائرات بلا طيار على مواقع القاعدة وغيرها في اليمن بدعم من الحكومة اليمنية، وها نحن في عام ٢٠١٥ نجد أن (القاعدة) أنتجت (داعش) في اليمن وبدأت مجموعاتها توسع سيطرتها لتصل بعد الحرب السعودية على اليمن إلى حضرموت وضواحي عدن؟! وهل سيمنع هذا التحالف الإسلامي إسرائيل عن استمرار تقديم دعمها لمجموعات داعش والنصرة واستقبالهم في مستشفياتها وتدريبهم؟!